

الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل

وكذا قال في الهداية والمذهب .
وصححه في الفروع كما تقدم .
وجزم به في الوجيز ومنتخب الآدمي .
وقدمه في المحرر والنظم والرعايتين والحاوي الصغير وغيرهم .
والوجه الثاني يجوز .
واختار الشيخ تقي الدين رحمه الله يجوز لحاجة كما تقدم عنه .
وقيل لا يجوز الأخذ مع التحمل .
تنبيه حيث قلنا بعدم الأخذ فلو عجز عن المشي أو تأذى به فأجرة المركوب على رب الشهادة
قاله في الترغيب وغيره واقتصر عليه في الفروع .
قال في الرعاية وأجرة المركوب والنفقة على ربها .
ثم قال قلت هذا إن تعذر حضور المشهود عليه إلى محل الشاهد لمرض أو كبر أو حبس أو جاه
أو خفر .
وقال أيضا وكذا حكم مرك ومعرف ومترجم ومفت ومقيم حد وقود وحافظ مال بيت المال ومحتسب
والخليفة .
واقتصر عليه في الفروع .
فائدة لا يقيم الشهادة على مسلم بقتل كافر وكتابه كشهادة في ظاهر كلام المصنف والشيخ
تقي الدين قاله في الفروع .
قوله ومن كانت عنده شهادة في حد الله تعالى أبيح له إقامتها ولم تستحب .
هذا المذهب جزم به في الهداية والمذهب والمحرر والشرح وغيرهم وقدمه في الفروع وغيره